الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

السباحة ضد التيار

سعيد الحمد
اعلامي بحراني

كان بعض المثقفين والكتَّاب العرب يستخدمون هذا العنوان كنوع من الترف او للفت الانتباه في زمن عربي كانت مساحات قبول الرأي الآخر المخالف تحتمل الى حد معقول مقارنة بما هو حاصل اليوم، الافكار المغايرة والرؤى المختلفة، لا سيما في المسافة الاجتماعية او المجتمعية العامة لدى القاعدة الأوسع.

ولم يكن من المتخيل والمتصور ان يأتي علينا زمان عربي متشدد ومنغلق اصبحت فيه السباحة ضد تياره الجارف نوعا من (الاستشهاد) اليومي الذي يخشاه القلم خوفاً على حياة صاحبه الذي آثر درب السلامة على درب الندامة، اي درب الرأي الآخر المخالف والفكرة المغايرة والنقد الجسور لافكار التدمير والتفجير، وتغيب الوعي تحت ركامات الزيف والشعارات البراقة المغشوشة التي لا نصيب لها عند اصحابها الذين يرفعونها للقفز من خلالها الى الكراسي والمراسي والمناصب المخطوفة خطفا من جماعات باتت معروفة بالاسم والعنوان وبكل التفاصيل اياها.

وفي زمن يصبح فيه النقد ومساءلة الافكار المشوهة ومراقبة المنافقين بالشعارات والمتلاعبين بعواطف ومشاعر الجماهير(استشهادا) يوميا، وسيرا على دروب الندامة، نكون قد دخلنا بارادتنا العربية الخالصة الى كهوف النهاية حيث يصبح البحث عن السلامة الذاتية مطلباً وفي الوقت نفسه مهرباً فرديا.

وفي زمن كهذا ستصبح الضحية (ضحية جماعات التشدد والتزمت والارهاب الفكري والثقافي السائد) ستصبح هذه الضحية(متهماً) من الجميع حتى من اولئك الذين يدعون ويزعمون الاستنارة حيث سيبحث له الجميع عن (تهمة) تبرر ما يستحقه وتعزز الحكم الصادر عليه من تلك الجماعات بتهمة التصفية التي باتت مجتمعاتنا العربية تنظر إليها ببلاهة، وبصمت يعكس خوفها الخائف فيما لو قدمت عزاء لاهل الضحية، ناهيك عن ان تمارس الدفاع عن الضحية او تدين ما يجريلها.

في زمن كهذا لا تبحثوا عن الاسئلة الصحيحة وعندما تغيب الأسئلة الصحيحة فلا توهموا انفسكم بالوصول والحصول على اجوبة صحيحة فكل الاجابات القادمة في زمن السلامة والندامة المعكوسة ستكون خائبة، وستكون خائنة للعلم والمعرفة والصدق والشفافية وللحقيقة التي عنها تبحثون.

في زمن تخرج فيه تظاهرات صاخبة في احتجاجاتها تطالب برأس كاتب او روائي او شاعر او مسرحي او ملحن او تشكيلي ويكون خروجها وترتيبات تنظيمها كمظاهرة تنديد من رحاب جامعاتنا العربية (بيوت العلم والمعرفة) في هكذا زمن لن ينفع فيه البكاء على الزمن الجميل، ولن ينفع فيه المهرب الفردي والشخصي بحثا عن السلامة والذي منها. لان ثقافة الردة والنكوص لن تبقي اخضر ولا يابسا عندما تستعر نارها ويشتد أوارها ويمتد لسانها حتى الى الهاربين الباحثين عن سلامة مزعومة وموهومة فبعد ان يفرغوا من المشاكسين الذين امتلكوا الجرأة في قول (لا) كبيرة في وجه انكشارية ثقافتهم، سيلاحقون اصحاب المهرب الفردي ليقضوا على البقية الباقية.

لكن السؤال الشاخص الان. هل الصمود وممارسة الاستشهاد اليومي الذي حمل رايته البعض ممن تجاوز اللحظة الراهنة وذهب الى المستقبل منحازا للقادم؟. هل هذا الصمود سيكون مجديا ومثمرا وناجعا؟.

يطرح علينا البعض هذا السؤال بصيغة مهادنة محايدة، واحيانا بصيغة يائسة وبعض الاحيان بصيغة مستفزة فيما يطرحه المثقف (بروتس) بصيغة التيئيس حتى يقدم رأس المعمدان على طبق لهم في المعبد الكبير هناك الذي دس كهنته يوما راقصتهم (سالومي) وراهنوا على رأس القديس ذلك الذي سقط في حضن غواية الفن.

لكن الفكرة في السؤال برغم حرصها الجميل يبدو فيها الخلط هنا بين الفن كهواية والموقف الفكري كمبدأ والثبات على مبدأ الدفاع عن الحرية والتعددية والرأي الآخر لم يعد ترفا فنيا بل اصبح قضية حياة او موت وليس هناك منطقة وسطى يمكن ان تُخبأ فيها مثل هذه القضية المحسومة اصلا والمهدور دمها على رؤوس أشهاد عصر حجري يريدون ايقاظه الآن.

ليس في المسألة خيار ترفي معين ولكنه سؤال نكون او لا نكون ولأننا في زمن يهرب من اجابات الاسئلة المصيرية فإن نكون) تصبح عند بعضهم (اكون او لا اكون) وهنا ستختلف الاجابات في اشكال كثيرة، وفي تلاوين عديدة من محاولات الهروب الفردي تحت عباءة الكينونة الفردية التي تبحث عن مكان خاص لها وحدها.

في زمن لا يعرف كيف يسأل وفي زمن لا يفهم كيف يجيب، سيصبح النقد الفكري شهادة وصليبا منصوبا على كل طريق وعند كل مفترق فعادة الصلب تُبعث سريعا في هكذا اجواء يتحول فيها المهرج مفكرا عند جماعات الرقص على الحبال الذين ينصبون سيركهم الجوال اينما حل المال الوفير فحواتهم وهواتهم قادرون بعد العرض البائس على المرور بقبعاتهم المقلوبة لاستدرار الصدقة من جيوب المتفرجين الذين لم يتركوا لهم بعد كل المصادرات والملاحقات سوى هذا السيرك المنصوب في الفريج، يبحث عن تبرعات اصبحت اليوم مراقبة ومحاسبة، وذهب ذلك الزمن الذي كانت تتدفق فيه عليهم بلا حساب وبلا سؤال.

لذا فانهم يحقدون كل الحقد على الاسئلة ويمقتونها كل المقت ويكرهونها كل الكره ويبحثون عن عالم بلا اسئلة، عالم مغلق على اجاباتهم المغلقة حتى يملكونه ويتملكونه ويركبون موجته ويوجهون دفته ويجلسون على كراسيه ويمسكون بمراسيه فالعلم والمعرفة حكر عليهم، وهم الذين لا يعلمون ولا يعرفون الفرق بين ان تفكر وبين ان تُلغي عقلك في اقرب صندوق للتبرعات فتأخذ منها المقسوم وتراكم الاخذ الى النهاية.

ومن اعتاد الاخذ لا يمكن ان يُعطي، وهكذا كل اجاباتهم المعلبة اخذت من السائل والمحروم فهم القادرون على تقديم الشفاء حتى ولو كان مجرد وهم منقوع في ماء آسن ولاننا لا نبحث عن مهرب فردي، ولاننا قادرون على طرح الاسئلة فسنظل نسأل السؤال تلو الآخر؛ لانهم لن يئدوا الاسئلة ولن يستطيعوا.

تركيا.. سباق استقطابات سياسية ومراهنات عسكرية

خالد طالب
كاتب

معركة كسر العظم بين رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان ورئيسي الجمهورية أحمد نجدت سيزار، والأركان ياشار بيوكانيت، تلتهب مع كل يوم يمر، وصولا الى موعد الانتخابات النيابية المبكرة، والمقررة في ٢٢ تموز المقبل.

بعضهم يرجح أن ما من حل سياسي ينتظر تركيا، ويعيد الى الاذهان مشهد الدبابات، وهي تجوب شوارع أنقرة، وتتمركز قريبا من مقار الحكومة، ملوحة بخامس انقلاب عسكري خلال زهاء خمسة عقود، توارت فيها أربع حكومات كان القاسم المشترك بينها، تلك الجذور والتوجهات الاسلامية، والإنجازات التي قوبلت بترحيب شديد على المستوى الشعبي، منها افادة تركيا من مشروع مارشال أمريكي لمعالجة آثار الحرب العالمية الثانية، والتمكن من ضم تركيا الى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢ في عهد أول حكومة اسلامية بقيادة عدنان مندريس، واعادة الدفء لعلاقات تركيا بمحيطها العربي وعمقها الاسلامي، والخروج بها من مستنقع الضيق الاقتصادي، وانتزاع موافقة الاتحاد الأوروبي على بدء مفاوضات انضمام أنقره اليه، خلال تولي حكومة نجم الدين أربكان السلطة عام ١٩٩٧، ومن غير المستبعد ان تلجأ المؤسسة العسكرية التركية الى الاطاحة مجددا بحكومة أردوغان، بدعوى أنها تفرط بالمصالح القومية في قبرص، ولا تُظهر الحزم الكافي ازاء مقاتلي حزب العمال الكردستاني pkk، المطالبين بانفصال المنطقة ذات الاكثرية الكردية في جنوب شرقي تركيا، ويخوضون لاجل ذلك، صراعا مسلحا مريرا ضد الحكومة التركية منذ عام ١٩٨٤ قُتل خلاله قرابة ٣٧ ألف شخص، كما ان سياسات الاصلاح، وفقا لما يريده الاتحاد الاوروبي، تُفقد المؤسسة التحكم بالعملية السياسية، وتؤدي الى تقسيم تركيا، وسيطرة "الأصوليين" على زمام السلطة، لكن الهدف الحقيقي الذي يقف خلف الانقلابات السابقة ومحاولة الاطاحة، بحسب مراقبين، هو منع تنامي شعبية الأحزاب الاسلامية على النحو الذي يؤدي الى ترسيخ دعائمها داخل مؤسسات الدولة التركية على حساب العسكر، ومن ثم أسلمة الجمهورية العلمانية وتقويض مبادئها الأتاتوركية.

البعض الآخر، يتوقع ان يفجر سيزار، مفاجأة، ويوافق بعد الرفض، والفيتو الأخير، على احالة أمر الاصلاحات الدستورية الى الاستفتاء الشعبي، بناءً على دعوة حزب العدالة والتنمية الحاكم الى ذلك، بغية جر الازمة السياسية الى بوابة الحل، وتهدئة التوتر القائم مع المؤسسة العسكرية حامية التوجه العلماني، وتقضي أهم تلك الاصلاحات بالاقتراع الشعبي المباشر على دورتين لاختيار رئيس للبلاد تمتد ولايته الرئاسية الى خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، بدلا من اقتراع نيابي لولاية واحدة من سبع سنوات، يخضع التصويت فيه لاعتبارات التوازن السياسي وعدد المقاعد التي يمتلكها كل حزب، فضلا عن اجراء انتخابات تشريعية مبكرة، ووافق مؤخرا البرلمان التركي على مجمل تلك الاصلاحات، بغالبية ٣٧٠ صوتا مؤيدا ومعارضة٢١ وامتناع نائب واحد عن التصويت، وجاءت الموافقة عقب قرار المحكمة الدستورية إبطال انتخاب البرلمان لرئيس جديد للجمهورية بسبب عدم اكتمال النصاب، نتيجة مقاطعة المعارضة، واشتراط المحكمة حضور ثلثي أعضاء البرلمان للتصويت، الأمر الذي دعا اردوغان الى وصف القرار بانه "بقعة سوداء في سجل القضاء التركي"، وتساءل "لقد انتخب سيزار وطورغوت اوزال وسليمان ديميريل عبر قواعد الديمقراطية نفسها (أي من دون الثلثين) فأين كانت الاحزاب والقضاء في حينها؟"، ووافق قرار المحكمة رفض شعبي عبر خلاله مئات الآلاف، في مسيرات حاشدة شهدتها اسطنبول وأنقرة وأزمير عن احتجاجهم على مرشح حزب العدالة والتنمية لرئاسة الجمهورية، "وزير الخارجية عبد الله غول"، الذي رغبت حكومة اردوغان من ترشيحه تعزيز سلطاتها، وتحجيم صلاحيات العسكر، وكبح نفوذهم في المسار السياسي لتركيا، وردد المتظاهرون صيحات غاضبة تتهم أردوغان بـ "الخيانة"، فيما هتفوا "تركيا علمانية وستبقى علمانية"، وان "هذه الحكومة عدوة لأتاتورك وتريد جر تركيا الى عصور الظلام".

المشهد السياسي لتركيا مابعد ٢٢ تموز يبدو مفتوحا على سيناريوهات عدة، لاتخلو من فرضية الانقلاب العسكري، في حال جاءت نتائج الانتخابات لصالح حزب العدالة والتنمية، الذي يواصل حملته الانتخابية بهدف كسب تأييد غالبية الاتراك لتوجهاته، منطلقا من اقناع شخصيات مختلفة من "حزب الشعب الجمهوري"، و"الحركة القومية" و"الطريق المستقيم"، بالانضمام الى الحملة الانتخابية، وترشيح نفسها عن قوائمه، كما وان سباق الاستقطابات لحكومة اردوغان، لايقف عند هذا الحد، بل يتعدى الى كسب الرهان على موقف غربي يدعم احتفاظ سياسيي تركيا بصناعة القرار، بعيدا، عن تدخلات الجيش، فأوروبا ترغب في رؤية الاتراك وهم يقتربون من منظومة القيم الغربية، ويبدون استعدادا أكبر للتعايش مع الديمقراطية والدولة المدنية التعددية، ويتمتعون بمنظومة اقتصادية تقوم على الانفتاح والعولمة، اما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد أصبحت على يقين ان حكومة تركية غير خاضعة لسيطرة العسكر هو الخيار الأمثل في المرحلة المقبلة، ولما كانت واشنطن حريصة على ابراز النموذج التركي للاسلام المعتدل، فقد ظهر الدعم الأميركي، جليا، لحكومة العدالة والتنمية، التي لم تتوانَ في التعاطي بمرونة كبيرة حيال عدد من القضايا العالقة مع الأميركيين، بالمقابل، تتواصل تحذيرات كبار المسؤولين العسكريين من مغبة محاولات اقدام الحكومة التركية على التهميش المتعمد للعسكر واقصاء وجودهم ودورهم في الحفاظ على مبادئ النظام العلماني الذي أرساه كمال اتاتورك قبل ما يربو على ثمانية عقود، ملوحين في كل مرة بالانقلاب العسكري، بوصفه الخيار الوحيد المتاح امامهم، لمنع الاسلاميين من احكام سيطرتهم على السلطة.

وازاء جميع تلك التقاطعات بين الاسلاميين والعلمانيين، يبدو ملف حزب العمال الكردستاني الانفصالي، نقطة الالتقاء شبه الوحيدة بين الطرفين، فأردوغان وفي محاولات اصلاحية كان الهدف منها اساسا، وقبل كل شيئ، قبول عضوية تركيا في الاتحاد الاوروبي، وقف حائلا لفترة طويلة في طريق رغبة القيادة العسكرية التركية بالتوغل الى مناطق في عمق كردستان العراق لمطاردة الانفصاليين، وسار على نسق سلفه الاسلاميين في منح الكرد الاتراك حقوقا سياسية أوسع والسماح بتدريس اللغة الكردية الى جانب التركية في المدارس المحلية، اضافة الى اتخاذ اجراءات اقتصادية محدودة أسهمت نسبيا في رفع المستوى المعاشي للكرد، يجد اليوم نفسه مضطرا، الى مجاراة العسكر، والزج بالالاف من الجنود والمئات من الآليات العسكرية، قريبا من الحدود التركية- العراقية، وفي نفسه غايتان، أولها: التقرب ولو قليلا من المؤسسة العسكرية، ومناغمة هواجسها وحذرها الشديد من نشاطات الانفصاليين، ولجم تهديداتها وانتقاداتها قبيل الانتخابات النيابية، وثانيها: وهو الأهم، اظهار حزبه في صورة المدافع عن الدم التركي، لكسب أصوات الناخبين القوميين الذين لم يخفوا عدم ارتياحهم من تزايد هجمات عناصر pkk خلال الأسابيع الأخيرة، وخاصة في أعقاب ذوبان الجليد في الجبال، ففي الثاني والعشرين من آيار هز انفجار قوي سوقا تجاريا مزدحما في أنقرة، أسفر عن مقتل ستة أشخاص واصابة حوالي مئة آخرين، وأعلنت السلطات التركية ان الانفجار ناتج عن عملية انتحارية، وان المنفذ هو من أصحاب السوابق، وشارك في أعمال لصالح منظمة حزب العمال، كما استخدمت في الحادث متفجرات بلاستيكية تستخدمها المنظمة في عملياتها الانتحارية، وفي الرابع والعشرين من الشهر نفسه، وبعد التفجير الانتحاري بيومين، لقي ستة جنود أتراك مصارعهم وأصيب عشرة آخرون في انفجار لغم زرعه الانفصاليون الكرد باقليم "سيرناك" جنوب شرقي تركيا بالقرب من الحدود العراقية، وفي الرابع من هذا الشهر"حزيران"، قتل ٣ جنود أتراك وأصيب عشرة آخرون بهجوم انتحاري استهدف نقطة عسكرية في بلدة "بولومور" جنوب شرقي تركيا.

كما لم يخفِ الرأي العام التركي امتعاضه الشديد من تجاهل الولايات المتحدة طلبات أنقرة المتكررة لإزالة معسكرات هذا الحزب داخل الأراضي العراقية، واختراق طائرات مقاتلة أمريكية للمجال الجوي التركي في آواخر آيار الماضي، الأمر الذي اعتبر بمثابة رسالة تحذير الى أنقرة بعدم التدخل في العراق، أعقب ذلك، تحذير واضح وصريح من وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس في الثاني من هذا الشهر من مغبة شن عمل عسكري في كردستان قائلا "نأمل ألا يكون هناك عمل عسكري آحادي الجانب من قبل تركيا عبر الحدود الى العراق"، كما أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندااليزا رايس ان فريقا ثلاثيا يضم مسؤولين أمريكيين واتراكا وعراقيين بصدد العمل من أجل معالجة ملف حزب العمال الكردستاني، وردا على سؤال يتعلق بموقف بلادها في حال قامت تركيا بعمل عسكري في العراق، قالت "لن يساعد الاستقرار في العراق، ان نشهد نزاعا جديدا على هذه الحدود من هذه الجهة أو تلك، ولكن، نحن حقيقة نعمل عن كثب مع الأتراك بشأن ذلك".

تصريحات كبار الساسة الامريكيين ترافقت مع تحذير مماثل، من رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الذي أكد خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني بأربيل ان حكومته "لن تسمح بتحول اقليم كردستان الهادئ الى ساحة قتال"، مضيفا ان "الأراضي العراقية يجب أن تحترم ولن نسمح بأن تتحول الى مسرح للعمليات العسكرية، إذا كانت هناك مشاكل فلا ينبغي أن نتجه نحو السلاح، واستخدام العنف والقوة لأن هذا يؤجج ويزيد من حدة المشاكل".

من جهته، قال بارزاني رداً على سؤال حول التهديدات التركية المتواصلة ضد الكرد "فليقولوا ما يشاؤون، أتمنى أن يكون ذلك ضمن المزايدات الداخلية، وإلا تستخدم بعد الآن لغة التهديد، وألا يفكروا في حل مشاكلهم بالحرب لأن الحرب لم تعالج أبدا مشكلة".

ووسط تلك التداعيات السياسية والميدانية، التي تشهدها تركيا، ثمة تساؤل يطرح نفسه، بقوة، هل التهديد التركي بالاجتياح، حقيقي، أم انه يأتي في اطار محاولة لابراز العضلات أمام القيادة الكردية في العراق قبيل الاستفتاء على مصير مدينة كركوك ذات الخليط من الكرد والعرب والتركمان، والمقرر نهاية العام الحالي، وأيضا في اطار حسابات داخلية بين طرفي الصراع السياسي بتركيا، ولايمكن ان يرقى هذا التهديد باي حال من الاحوال الى شن عملية عسكرية واسعة النطاق، ربما يدفع الاتراك ثمنها غاليا؟.

أعتقد ان حكومة أردوغان لاترغب في فتح جبهة لصراع مسلح لايمكن التكهن بنتائجه الكارثية، وربما تمتد هذه الجبهة بعيدا عن الانفصاليين الى حيث مواجهة عسكرية شاملة مع القوات العراقية والأمريكية، سيما، ان جميع الاحتمالات واردة عند التوغل عميقا في كردستان العراق، كما تدرك الحكومة التركية ان الاوضاع في كردستان اليوم تختلف كثيرا لما كانت عليه بالامس القريب وتحديدا في زمن النظام السابق، ولعل بيوكانيت يشير الى ذلك، بالقول "اذا دخلنا شمالي العراق، فهل سنواجه فقط حزب العمال الكردستاني، أم سيحدث شيئ ما مع قوات البيشمركه الكردية؟ (التي استكملت تدريباتها وجاهزيتها العسكرية والقتالية وتولت مؤخرا أمن كردستان من القوات الأمريكية)، كما ان هناك على أي حال وجود عسكري لواشنطن، (يتمثل بقواعد عسكرية من شأنها أن ترد على أي هجوم عسكري تركي، فضلا عن موقف عراقي رسمي بالرد ازاء اي عملية عسكرية تنتهك السيادة الوطنية للعراق).

معالم الإصلاح السياسي عند المفكرين المسلمين

د. صلاح عبدالرزاق
باحث

من خلال دراسة تطور الفكر السياسي عند الفقهاء الشيعة في القرن الأخير ، يمكن ملاحظة بعض مفردات منهج الإصلاح لديهم والذي يمكن أن يكون أساساً متيناً لأية خطوة إصلاحية قادمة لأنه يمثل أولاً: سابقة تاريخية وسياسية يمكن اتباعها، وثانياً: لأنه يتضمن تأصيلاً فقهياً لتكييف بعض المفردات السياسية والاجتماعية مع القواعد الفقهية والأصولية.

هذه المفردات هي:

١- نقد الأفكار السائدة

فقد انتقدوا بشدة الأوضاع السياسية القائمة والاجتماعية والتقاليد البائدة والأعراف المتحجرة والتي إما كانت مجرد عادات اتبعها الناس من دون دليل شرعي أو نص ديني، أو أنها تمثل إجتهادات قديمة لفقهاء سابقين ولم تعد تناسب التطورات السياسية والتطور العلمي الذي عاصروه.

٢- طرح بدائل فكرية مناسبة

لا يمكن أن تقتصر عملية النقد على مجرد نقد الأوضاع السياسية والثقافية والاجتماعية السائدة وعلى نقد النظريات والأفكار والفلسفات السابقة لعصرهم أو أحياناً المعاصرة لهم. فعندما ينقدون فكرة أو نظاماً يبقون مطالبين بطرح بديل جديد يتناسب والانتقادات التي يوجهونها للأفكار التي يعارضونها. وغالباً ما يعتمد المصلحون الإسلاميون على إيضاح أهمية التطور مع متغيرات العصر بما يخدم الإسلام والمسلمين، وبما يوفر للمسلمين سبل التقدم والرقي والازدهار أسوة بالأمم المتقدمة. وغالباً أيضاً ما تكون المصلحة الإسلامية هي الأساس في تبرير هذا الإصلاح حيث تحتل المصلحة ركناً قوياً في الفقه الإسلامي. فجمال الدين الأفغاني دعا إلى "مشاركة الشعب في صنع القرار، وإدارة شؤون البلاد، وذلك عبر صياغة دستور وتأسيس نظام نيابي يمنح الأمة دورها الحقيقي بما يوفر التقدم والاستقرار". و فقهاء ثورة الدستور طالبوا بتدوين دستور وتشكيل برلمان يضبط أمور الحكومة والحاكم. والإمام الخميني طرح فكرة الحكومة الإسلامية بديلاً للحكومات غير الإسلامية.

٣- تأصيل إسلامي لأفكار جديدة

سعى بعض الفقهاء المسلمين إلى تعزيز دعواتهم من خلال تقديم تأصيل شرعي لطروحاتهم ومشاريعهم السياسية والفكرية. ويعتمد أولئك الفقهاء، وهم قلة، على تقديم إستدلالات واستنتاجات مبنية على قواعد فقهية وأصولية أو تفسيرات جديدة لنصوص دينية أو تطبيقات جديدة لقواعد فقهية كلاسيكية. فالشيخ النائيني قدم إستدلالات فقهية لتطبيقات جديدة مثل أطروحة الملكية الدستورية. والسيد الصدر الأول اعتمد تفسير جديد لآيات قرآنية في استدلاله على نظرية (خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء) التي اعتمدها في أطروحة ولاية الفقيه وتدوين أول دستور للجمهورية الإسلامية. أما الإمام الخميني فقد اعتمد على أدلة عقلية في ضرورة تشكيل الحكومة، وعلى تفسير جديد لآيات قرآنية، وعلى روايات وأحاديث نبوية أو منسوبة للأئمة المعصومين (ع).

٤- التأثر بالأفكار الأوربية

تشير الدراسات الحديثة إلى أن كثير من المصلحين والمفكرين الإسلاميين تأثروا بأفكار أوربية دخلت إلى البلدان الإسلامية عبر طرق متعددة كالصحف والكتب المترجمة أو السفراء والقناصل الأجانب أو طلبة البعثات المسلمين الذين درسوا في الغرب أو زيارة بعض المفكرين المسلمين لبلدان أوربية. ولا يعد ذلك منقصة أو عيباً بل يعتبر ذلك أمراً طبيعياً، فالحضارات والثقافات تتفاعل فيما بينها، وتأخذ من بعضها البعض. فالأفكار والفلسفات قد تنشأ في بيئة ثقافية معينة لكنها تنمو وتتطور في بيئة ثقافية وحضارية أخرى. فالنظرية الماركسية مثلاً ، التي أبدعها كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣) وفريدريك إنجلز (١٨٢٠-١٨٩٥) وهما ألمانيان، قاما بتطويرها في بريطانيا الرأسمالية، ثم جرى تطبيقها في روسيا من قبل فلاديمير لينين (١٨٧٠-١٩٢٤). كما أن كثيراً من المؤلفات الإسلامية في قضايا الفكر والثقافة والسياسة والفلسفة والاقتصاد والكلام وغيرها إنما تمثل ردوداً لكتابات ونظريات غربية. فمؤلفات الصدر الاول ومنها (فلسفتنا) و(اقتصادنا) كانا رداً على الفلسفات الماركسية والشيوعية والاشتراكية والرأسمالية. ولا ينقص ذلك من الإبداع والأصالة التي سكبتها عبقرية الصدر فيهما.

كانت للمبادئ والنظريات السياسية الأوربية تأثيرات واضحة في أفكار فقهاء وزعماء ثورة الدستور ١٩٠٥ . فالفترة التي سبقت الثورة كانت تعج بالأفكار القادمة من أوروبا. فعلى العكس من العراق الذي كان ولاية تابعة للدولة العثمانية، قد كانت إيران دولة مستقلة تمتلك علاقات سياسية ودبلوماسية وثقافية واقتصادية مع أوروبا، مما أدى إلى ورود أفكار تحررية و نشوء تيارات تطالب بالدستور والبرلمان. فقد أرسلت الحكومة مجموعات من طلاب البعثات للدراسة في بريطانيا عامي ١٨١١ و ١٨١٥، وبعد عودتهم بدأوا يتحدثون عن مبادئ الثورة الفرنسية وحرب استقلال أمريكا والقوانين التي يصدرها مجلس العموم البريطاني وصلاحيات البرلمان البريطاني وطريقة انتخاب نواب المجلس وكيفية ممارسة الضغط على العرش البريطاني. كما انتشرت مفاهيم حرية التعبير وحرية الصحافة تدريجياً. وبدأت أصوات ترتفع في ضرورة إحداث تغييرات في النظام السياسي الإيراني يشابه ما كان يحدث في أوروبا. وفي العقدين الأوليين من القرن التاسع عشر كان الميرزا صالح الشيرازي، الذي درس في انكلترا وتعلم اللغات الإنكليزية والفرنسية واللاتينية، يتحدث عن النظام الديمقراطي ويذكر مصطلحات جديدة في الساحة الإيرانية مثل الدستور وحرية التعبير وحرية الانتخابات وسيادة البرلمان.

في عام ١٨٥٨ تم تشكيل أول حكومة على الطريقة الحديثة، تشكلت من ست وزارات. وفي ظل تلك الحكومة قام السياسي والدبلوماسي الإيراني ملكم خان بتأليف كتاب (دفتر تنظيمات) الذي اقترح فيه تأسيس حكومة قانونية والفصل بين السلطات. وكانت أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر تشهد صدور دساتير وإعلانات سياسية وحقوقية . ففي عام ١٨٦٧ صدر في بريطانيا قانون حرية التصويت في الانتخابات. وفي عام ١٨٨٤ صدر قانون الرأي الإنساني للإنكليز. وفي عام ١٨٧٠ صدر الدستور الإيطالي. وتأسست حكومات دستورية في الدانمارك عام ١٨٦٤ ، وفي النمسا والمجر عام ١٨٦٩ ، وفي ألمانيا عام ١٨٧١، والجمهورية الفرنسية الثالثة عام ١٨٧٥،

والكواكبي الذي كتب (طبائع الاستبداد) و(أم القرى) تأثر بالمفكر الإيطالي فيتريو الفيري (١٧٤٩-١٨٠٣) الذي نشر كتاباً بعنوان (الإستبداد). ويرى بعض الباحثين أن الكواكبي نقل فقرات شبه حرفية من كتاب الفيري المذكور، كما أن الكواكبي قد أورد اسم الفيري في كتابه (طبائع الاستبداد). الجدير بالذكر أن كتاب الفيري (الاستبداد) قد ترجم إلى اللغة التركية من قبل عبدالله جودت عام ١٨٩٨ . وكان جودت من أنصار التحرر ومن المناوئين للسلطان عبد الحميد الثاني، وهرب من تركيا ولجأ إلى النمسا حيث أقام في جنيف. فمن المحتمل جداً أن الكواكبي قد اطلع على الترجمة التركية، التي يجيدها، واستفاد منها في كتابه، لأنه لابد أن تستهويه مثل تلك الكتابات التي تنسجم مع توجهاته وأفكاره السياسية . في عام ١٩٠٩ أعيد طبع الكتاب في القاهرة ومهدى إلى مدحت باشا، زعيم الحركة الدستورية التركية.

وتأثر الشيخ محمد حسين النائيني صاحب (تنبيه الأمة وتنزيه الملة) بأفكار من سبقوه من مسلمين وغير مسلمين. فتأثير الأفغاني يبدو واضحاً في كتابه. فهو يتناول مفهوم الاستبداد الذي ركز عليه الأفغاني في أكثر كتاباته وخطاباته، مثلاً تعريف الأفغاني لأنواع الحكومات، ووصفه لأحوال إيران، وسياسة الأجانب في العالم الإسلامي، وتأسيسه مسؤولية العلماء عن استمرار الأوضاع الحالية في الشرق. كما يعتقد بعض الباحثين أن النائيني تأثر كثيراً بكتاب الكواكبي ، ليس فقط بنقل أفكاره بل استخدم ألفاظ ومصطلحات الكواكبي مثل الإستعباد والاعتساف والتسلط والتحكم ، والحاكم المطلق ومال الرقاب والظالم القهار. كما يسمي الذين يخضعون لسلطة الحكومة الإستبدادية بـ(الأسرى) و (المستصغرين) و(المستنبتين) في مقابل المواطنين الذين ينعمون بالحكومة العادلة، فهم أحرار أعزاء أباة أحياء. ومن المعتقد أن الكواكبي أول من استخدم مصطلح (الإستبداد الديني) والذي يتكرر مراراً في ثنايا (تنبيه الأمة). الجدير بالذكر أن كتاب (طبائع الإستبداد) صدر عام ١٩٠٥ في القاهرة، ثم ترجم إلى الفارسية عام ١٩٠٧ ، وانتشر انتشاراً واسعاً. فاحتمال إطلاع النائيني على الكتاب كبير جداً سواء لاهتمامه بمثل هذه الكتابات السياسية أو لإمكانية قراءته باللغة العربية التي يجيدها، أو بلغته الفارسية، بعد ترجمته. يضاف إلى ذلك أن كتاب النائيني (تنبيه الأمة) قد صدر عام ١٩٠٩ أي بعد أربع سنوات من صدور (طبائع الاستبداد).

لم يقتصر تأثر النائيني بالفكر السياسي الإسلامي في عصره، بل أنه تأثر بالفكر السياسي الأوروبي الحديث. ففي التمهيد الذي سبق مقدمة الكتاب يرصد النائيني تطور الفكر السياسي الأوربي قبل وبعد الحروب الصليبية، ويتحدث عن الصدمة الكبيرة التي أعقبت "الفشل الذريع للجيوش الأوربية في تلك الواقعة العظيمة-الحروب الصليبية"، يضيف النائيني " حيث قادهم إلى التأمل في أسباب تخلفهم وضعفهم ، فوجدوا أن السبب الأساس في إخفاقهم يعود إلى عدم تمدنهم وافتقارهم للعلم. ومن هنا جعلوا التعليم على رأس أولياتهم، واندفعوا بكل حماسة لعلاج ما استشرى في مجتمعاتهم من الجهل، الذي هو أشد الأمراض وأكثرها إفساداً للأمم". ويتضح إطلاع النائيني على المؤلفات الأوروبية سواء بالنقل أو الترجمة من خلال قوله (وإذا قرأت ما كتبه المنصفون من قدامى مؤرخي النهضة الأوروبية، فستجد اعترافاً صريحاً بفضل المسلمين عليهم. وستجد إقراراً بأن التطورات الاستثنائية التي شهدتها أوربا خلال النصف القرن التالي للحروب الصليبية، لم تكن لتتحقق لولا استفادتها من ذلك النبع الصافي".

وتأثر النائيني كثيراً بالفقه الدستوري الغربي ، فقد أثنى في أكثر من موضع من كتابه (تنبيه الأمة) على المفكرين الأوربيين الذين كشفوا الصيغة المثلى للسلطة، حيث يقول "كم كان جميلاً ما استنبطه ذلك الحكيم الذي لامس هذه المعاني، فبيّن أساس السلطة العادلة ودوّنها، وجعلها مسؤولة وشورووية ومقيدة، وأنها مبنية على ذينك الركنين الراسخين: الحرية والمساواة". ثم يعترف النائيني بأخذه من الأوربيين بقوله "اليوم وبعد اللتيا والتي، وبعد أن عاد إلينا شيء من الوعي، صرنا نأخذ مما عند الآخرين الذين سبقونا إلى الأخذ بأحكام ديننا ومقتضياته، فصرنا مصداقاً لقوله تعالى (هذه بضاعتنا ردت إلينا). ومع أن ما ندعو إليه اليوم ، لم يكن في الأصل غريباً عنا، بل هو مما أخذه الآخرون من أصولنا".

وتأثرت الصياغة القانونية للدستور الإيراني وتفصيلات المؤسسات الدستورية بالدستور الفرنسي، خاصة وأن كثير من الحقوقيين الإيرانيين الذين ساهموا بتدوينه هم خريجو الجامعات الفرنسية. كما تضمن الدستور الإيراني الكثير من المفردات القانونية والدستورية التي جاءت إما من النظم الدستورية والسياسية الغربية أو من النظام القانوني الإيراني السابق والمتأثر بالأنظمة الغربية، مثل منصب رئيس الجمهورية وانتخاب الرئيس مباشرة من قبل الشعب، وتحديد فترة رئاسته بأربع سنوات قابلة للتجديد، اعتبار أساس العلاقة بين المواطن والدولة على أساس الوطن وليس الإسلام . فالمواطن الذي يتمتع بالحقوق هو من يمتلك الجنسية الإيرانية دون غيره. وهذا ما جعل المسلمين غير الإيرانيين المقيمين في إيران محرومين من أية حقوق أو مشاركة في اختيار الولي الفقيه أو انتخابات رئاسة الجمهورية والانتخابات التشريعية. كما أكد الدستور على الفصل بين السلطات في حين أن الفقيه هو مصدر هذه السلطات، وعلى مشاركة المرأة في إدارة الدولة والترشيح والتصويت في الانتخابات، وعلى عضوية المرأة في البرلمان والمجالس المحلية والبلدية، وعلى حرية تشكيل الأحزاب السياسية.